

هل يمثل صعود قيس سعيد لحظة مشتهاة للإسلاميين في تونس

محاولات إسلامية لتوظيف الوقائع السياسية الجديدة



انتخبه التونسيون ويصاهاه الإسلاميون

وتحظى بمتابعة دقيقة من الإسلاميين خارج تونس. النسخة المحيطة من التيارات الإسلامية في تونس، استنبطت حيلة تطعيم الخطاب السياسي بمصطلحات من خارج القاموس الإسلامي، من قبيل استئناف الثورة ومحاربة الفساد واسترجاع السيادة وتأميم الثروات الطبيعية فضلا عن العديد من المعاني الاقتصادية التي تم اختلاصها من شعارات يسارية واجتماعية. تحيين رفع من أسهم تيارات مثل ائتلاف الكرامة والعديد من المستقلين، وكان للتصويت العقابي دور حاسم في رفع اسمهم. تقع على الرئيس المنتخب الجديد مسؤولية توضيح موقفه وعلاقته واصطفااته. فمطلما بإمكانه أن يحدث نوعا من التوازن ويواجه العقبات السياسية، يمكنه أيضا أن يخرط في الموجة الجديدة ويحظى بدعم سياسي في البرلمان وفي خارجه.

الأدنى السياسي، إضافة إلى إمكانية كبيرة لإصطفاء رئيس حكومة من تلك العائلة، إذا لم تجر رياح معاكسة. مسؤولية خطيرة تقع على قيس سعيد رهننا، وتقوم على وجوب أن يحاول فك الارتباط بالإسلاميين، لأن هذا الارتباط لن يلقى بكاهله فقط على مستقبل البلاد، وإنما أيضا على علاقات تونس مع جوارها ومع العالم. الموقع الرسمي للإخوان المسلمين نشر تقريرا في 7 أكتوبر، تضمن ما يشبه "النصيحة" لحركة النهضة مفادها أنه "يمكن للنهضة أن تصبح ذات وزن سياسي ثقيل لو تحالفت مع إسلامية". ائتلاف الكرامة الذي يرأسه سيف الدين مخلوف، ومع المستقلين، وتقترب من حزب التيار الديمقراطي لتصبح قادرة على تسيير مشاوير تشكيل الحكومة". ما يعني أن الرهان على إعادة إنتاج الهيمنة الإسلامية على المشهد السياسي التونسي جارية على قدم وساق، بل

مشتهاة للإسلاميين؟ نعم. وإن كان هذا لا يعني، بالضرورة، أن سعيد صاحب هوى إسلامي، ودون أن يعني أيضا أنه مرشحهم المثالي، بل دليل أن الإسلاميين تقدموا في الدور الأول للانتخابات الرئاسية بالعديد من المرشحين (عبدالفتاح مورو وحمادي الجبالي وسيف الدين مخلوف الناطق الرسمي باسم ائتلاف الكرامة)، إلا أنه تحول إلى رهان مختلف الحركات الإسلامية، لسبب على الأقل. الأول خسارة كل المرشحين الإسلاميين فرصة الترشح للدور الثاني. والثاني ما وفره قيس سعيد نفسه من إشارات سياسية تلقى هوى كبيرا عند الإسلاميين. سيجاول الإسلاميون امتطاء اللحظة الراهنة، المتشكلة مما أفرجت عنه الانتخابات التشريعية والرئاسية، لمحاولة بلورة مشهد سياسي تتكاتف فيه القوى الإسلامية في البرلمان، مع رئيس رهننا عليه لأنهم يلتقون معه في الحد

الكتل النيابية، والمهم في هذا الباب هو أن احتكار الحركة لتمثيل الإسلاميين انتهى، ولم تعد النهضة الممثل الوحيد للتيارات الإسلامية، بدخول تيارات وأسماء جديدة تقع على يمينها بمعنى أنها تقدم خطابا أكثر تطرفا وراдикаلية من النهضة، والحديث هنا عن ائتلاف الكرامة (حدد برنامجه على أساس الإيمان بالثورة والإيمان بالهوية العربية الإسلامية والإيمان بسيادة تونس على قرارها وثرواتها) وعن حزب الرحمة الذي التوجهات السلفية، في انتظار التصاح الرؤية بالنسبة للعدد الكبير من المستقلين، وهو ما يعني حتما ارتفاع النواب أصحاب الميول الإسلامية. ارتفاع في التمثيل الإسلامي تزامن مع تراجع ملحوظ للعائلات الوسطية والديمقراطية واليسارية، وهو ما يقلل من خطورة "خسارة" حركة النهضة للكثير من مقاعدنا مقارنة بالعام 2014. هل يمثل صعود قيس سعيد لحظة

لن يكون مُنصفا أن نقول إن الرئيس التونسي الجديد قيس سعيد يمثل التيارات الإسلامية، وسيكون مُجحفا تصنيفه في أي من التيارات السياسية، لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى وجود محاولات حثيثة لتوظيفه واستغلال وصوله إلى سدة الرئاسة. هذا التصور عزز من المخاوف التونسية في ما يتصل بمستقبل العلاقة بين السلطات، وفي ما يتعلق بمستقبل البلاد إن أطبق الإسلاميون على السلطة التشريعية والتنفيذية.

في شهره ديسمبر 2010 ويناير 2011، وإنما بمعنى اقتطاعها واختصارها في تشنج شعبي قوامه شعارات الهوية العربية الإسلامية ومحاربة الفساد واسترجاع السيادة، وغير ذلك من الشعارات التي تخفي وراءها قسم كبير من الإسلاميين.

نجاح ائتلاف الكرامة، مع حزب الرحمة، إلى الحصول على كتل نيابية مهمة، إضافة إلى ما حصلته حركة النهضة من مقاعد، كانت علامات متداخلة تجتمع لتشكّل صورة جديدة في المشهد السياسي التونسي مفادها أن الإسلاميين بمختلف الوانهم يصد الجريدة التي فتحت لهم عبر أزمة سياسية حددت تغير المشهد ومعاقبة الطبقة السياسية، وإن كانت حركة النهضة نفسها قسما أساسيا منها.

على ذلك كان صعود قيس سعيد إلى سدة الرئاسة فضلا مضافا وظفه هؤلاء

في تدعيم "مكاسبهم" السياسية، التي طبعت هذه المرة بعناوين "استئناف" الثورة. وكان كل تصريح يدي به قيس سعيد قبل الانتخابات، يخص الهوية أو المساواة أو المثليين يجد رواجها مهولا لدى التيارات الإسلامية، التي رأت في سعيد "مرشح الثورة"، والمعنى الحقيقي لهذا التوصيف أنها تنكّي عليه في ترويج مقولاتها الأيديولوجية. هذا التداخل بين ما ورد في خطاب سعيد وبين الالتقاط الإسلامي، لا يعني ضرورة أن قيس سعيد يمثل التيارات الإسلامية، وإنما هو يمثل فرصة سياسية سانحة لا تود التيارات الإسلامية تفويتها أو تجديدها ما يمكن أن تمنحه لهم.

الواضح مما أوجت به نتائج الانتخابات التشريعية، هو البرلمان التونسي القادم تطف على التوجهات اليمينية، وحتى إن تراجعت حركة النهضة عن الحجم الذي كانت تمثله في مجلس النواب، إلا أنها مازالت تنصرد

عبد الجليل معالي
كاتب وصحافي تونسي

ما أوجت به نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، مع ما ظهر من نزوع شعبي تونسي لمعاقبة الطبقة السياسية بأكملها، عوامل تضافرت لتفتح الباب لتسرب ضرب نوع جديد من الإسلاميين، أطوا من خلال شعارات الثورة ومحاربة الفساد وسيادة البلاد، وفي خلفية لأتحة المطالب والشعارات استرجاع لهوية البلاد وضرب للتنوع والحريات. كان انتخاب قيس سعيد رئيسا جديدا لتونس فرصة قدر ائتلاف الكرامة وحزب الرحمة وجناح كبير من الإسلاميين المنتمين للنهضة أنها لحظة مناسبة للامتطاء وإعادة ترويج شعارات إسلامية محيطة ومطعمة بإشارات اجتماعية واقتصادية مشتقة من قاموس ثورة يناير 2011.

صعود قيس سعيد إلى سدة الرئاسة كان فضلا مضافا وظفه الإسلاميون في تدعيم «مكاسبهم» السياسية، التي طبعت هذه المرة بعناوين «استئناف» الثورة

المناخات السياسية التي سادت قبل الانتخابات ذكرت التونسيين بالاستقطاب الحاد سنوات 2012 و2013، حين ارتفعت شعارات الهوية الإسلامية والذود عن الإسلام وربط البلاد باصولها العربية الإسلامية. ففي الأشهر التي سبقت الاستحقاق الانتخابيين عادي "قاموس الثورة" إلى الاشتغال لا بمعنى الوفاء للمضامين الحقيقية التي طرحت

الآلة الإخوانية ومحاولات إسباغ القداسة على التدخل التركي في سوريا

والشيعيين ومعاداتهم للمؤمنين والموحدين وأتباع الرسل ومن فعل هذه الأفعال بإجماع الأمة المسلمة هو كافر مرتد، وافتنى البعض منهم بأن "قتال المرتدين مقدم على قتال غيرهم أي الكفار الأصليين، وعقوبتهم أشد من عقوبة الكفار الأصليين في الدنيا والآخرة". وغدا في مقدور هذه الحركات، وفق هذا التكيف الفقهي، استثمار تراث فقه الردة التقليدي للتأسيس للعرب لمشروعية الجهاد ضد البلدان العربية، وتقديم هذا النشاط المسلح على الجهاد في البلدان العربية التي يحتلها "كفار أصليون". قلب منظرو تيار الإسلام السياسي السني التصورات الفكرية راسا على عقب؛ من وجوب الدفاع عن الأرض والولاء ضد المحتل الخارجي، إلى الانضمام إلى جيش هذا المحتل لغزو واحتلال الأوطان.

ومن الفهم التقليدي لعلماء السنة الذين يعترفون بشرعية الحاكم، وإن كان مستبدا، شرعية محافظته على المستلزمات الدنيا للأحكام الإسلامية، أو إذا لم يحافظ عليها وكان عزله محفوظا بالمخاطر ومغامرة دموية، إلى منح المشروعية الدينية لمساندة جيوش وقوى خارجية غازية تنشر الفوضى والتدمير والصراعات العرقية بجهة تحرير العرب والمسلمين. ستظل تلك التفسيرات المغلوطة غالبية على أعضاء فصائل تيار الإسلام السياسي، ما دامت آلة التفتيق الفقهي وشرعة احتلال الأوطان وانتهام الحكام العرب بالردة تعمل، وهو ما يتطلب جهودا فكرية مناهضة تنشر التصور الفكري الصائب بشأن توصيف واقع البلدان العربية وحال الحكام العرب ووضع التصور الصحيح للجهاد والمقاومة المشروعة.

ومكافحة المرتدين ومغتصبي سلطات الله في الأرض وتحرير الإنسان من عبودية العباد، لا بشأن عارض مرتبط بتحرير الأرض من المحتلين. على ضوء ذلك صاغت حركة الجهاد ضد الأوطان العربية نسخة أكثر ماسوية وسوداوية من مجرد اتباع جاهزين لأن يحولوا الأوطان إلى سباحات تخريب واغتيايات طمعا في السلطة. ووصل الأفق التكفيرى إلى حد تحويل مفهوم جهاد الدفع من النضال والمقاومة في مواجهة المحتلين، إلى معاونة المحتلين لتفتيقهم لاحتلال دول إسلامية وعربية، تحس عنوان "جهاد المرتدين الذين يصلون ويصومون دون أن يحاكموا لشريعة الله".

تتحول الدول العربية المستقلة بموجب هذا المنهج الفكري إلى أرض جهاد ودار حرب، بزعم أن حكاهما بحاربون المسلم في عقيدته ويعطون الشريعة، وفق نفس المفهوم الذي وضعه الفقهاء القدامى تحت عنوان "جهاد الدفع" الذي استوحته الحركات الجهادية الوطنية المقاومة للاستعمار في البلدان العربية، خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. طوّرت حركات الإسلام السياسي الفكرة بغرض جعلها مهمة ومتحركة في مواقف وممارسات الحركات الجهادية المعاصرة، وصار "جهاد الدفع" من المنظور الفقهي له مرجعية شرعية لتغيير الحكومات بالقوة، وفق فتوى تجعل جهاد الكافر المرتد من حكام العرب الذي يمثل العدو القريب مقدما على جهاد الكافر الأصلي الذي يمثل العدو البعيد. يعلل منظرو الحركة ما يسمى بـ"ردة الحكام العرب"، ومن ثم وجوب محاربتهم بمزاعم "تديليهم شرعية الرحمن وموالاتهم اليهود والنصارى

إضفاء الصبغة الدينية، وخلق المسوغ الشرعي لاستقطاع تركيا مناطق حيوية من الدول العربية، دعفا جغرافية تركيا الأردوغانية ولتعزيز نفوذها الإستراتيجي. يحرص واضعو هذا المنهج الفكري على ألا يجعلوه منفصلا عن مسار الإسلام السياسي الذي بدأ محليا وصار إقليميا، متدرجا في تقويم الحكومات بحسب توصيف حسن البنا من "النصح والإرشاد إلى الخلع والإبعاد".

إذا كان حسن البنا علل وجوب الجهاد داخل البلدان التي يقطنها مسلمون بأنهم "مستذلون غيرهم محكومون بالكفار يتحكم في شؤونهم خصومهم"، فقد صاغ من جاء بعده تصورا يوجب الجهاد حتى لو لم يكن هناك احتلال للبلاد من قبل قوى أجنبية، كي لا تنتهي الأيديولوجيا الجهادية بمجرد نيل الاستقلال الوطني. مع استحداث سيد قطب لنظرية الحاكمية لم تعد ثنائية "جهاد الدفع" و"جهاد الطلب" قائمة، وصار الجهاد مرتبطا بشأن دائم متعلق بمنايضة



الجيش المحمدي المدجج بالتفتيق الفقهي

مختلف العهود. كفاح جماعة الإخوان قبل أن تحظى بهذه الرعاية الإقليمية، وقبل ارتباطها بمشروع خلافة من الخارج، كان يقتصر على محاولات الحصول على اعتراف من الدولة بعد التجارب المريرة التي أدت إلى القضاء على وجودها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالكامل. خلال حقبة لم تشهد اعترافا صريحا بشناتها.

يُدرِك قادة تيار الإسلام السياسي أن المساهمة في احتلال تركيا لأرض عربية لن يكون مقبولا ورائجا دون تمهيد فكري يسع على مهمة الحركة سيطرة الميليشيات الإرهابية، وتنفذ الجهود التي يقوم بها المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي لتنظيف البلاد من العصابات المسلحة والمتطرفين والإرهابيين.

لم توفّر المواجهات المستمرة على مدار عقود طويلة بين النظم المتعاقبة وتيار الإسلام السياسي وعدم وجود مشروع خارجي يحتضن آمال الإسلاميين ويرعاها بالشكل الذي حدث مؤخرا، للحركة الفرص الكافية لتطوير مواقف وبرامج فكرية تبرر فقها استباحة غزو الدولة من الخارج وصياغة فكرة الجيوش الإسلامية التي تحارب وتغزو الدول الوطنية. وهو ما يفسر اختلاف المنهج الفكري الذي يدرسه عضو جماعة الإخوان المنتسب إلى "الجيش المحمدي" الذي يغزو تحت الراية التركية بلادا عربية وإسلامية، عن المنهج الذي كان يدرس أيام حسن البنا منذ حوالي قرن من الزمان، حيث لم تكن هناك أولوية لمناقشة القضايا التي تتعلق بالشرعية السياسية للنظام، لأن الجماعة كان معترفا بها ضمنا في مراحل، ورسميا في مراحل أخرى بنسب متفاوتة من التعاون في

أضاف منظرو تيار الإسلام السياسي الكثير من المفاهيم الجديدة على برنامجهم الفكري حتى أصبح الأساس للمنهج الذي يدرسه الآن كل منتسبي ما يُطلق عليه اليوم "الجيش المحمدي" المنوط به احتلال مناطق عربية لحساب تركيا.

لها عاصمتان، الأولى إسطنبول والثانية الخرطوم وحاكم واحد وهو أردوغان. وفي الوقت الذي تدعم فيه جماعة الإخوان غزو القوي التركية للشمال السوري، فإنها تدين وتشوه وتقل من قيمة الحملة التي يقودها الجيش المصري في سيناء بغرض تحريرها من سيطرة الميليشيات الإرهابية، وتنتقد الجهود التي يقوم بها المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي لتنظيف البلاد من العصابات المسلحة والمتطرفين والإرهابيين.

لم يوضع قديما هذا الأسس الفكري للجيش المحمدي بالشكل الكامل مطلقا هي عليه الآن عندما كان حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان في مصر يريد "تحن سلفيون من أتباع الشيخ رشيد رضا"، وعندما كانت تسعى إلى الحكم بادوات الداخل وترتكب العنف والاعتيايات بجهاز سري وليس بالانضمام إلى جيش احتلال خارجي. لم يوضع قديما هذا الأسس الفكري للجيش المحمدي بالشكل الذي هو عليه الآن، لأن الإسلاميين لم يهدفوا من وراء تعبتنهم للمجتمع إلى قلب نظام الحكم، بقدر ما كانوا يسعون إلى خلق رأي عام جماهيري يضغط ضد رفض النظام المستمر لفكرة الاعتراف بالحركة، فقد كانوا موجودين بحكم الأمر الواقع لكنهم لا يحظون باعتراف الدولة.

أنتج التفتيق الفقهي مواقف كاشفة عن مدى الانحدار القيمي والخلط في التصورات، كمثال موقف الرئيس السابق لحركة حماس الفلسطينية، خالد مشعل، الذي تحول من مزاعم مقاومة المحتل الإسرائيلي إلى مباركة غزوات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالداخل العربي، واصفا إياها بالفنوحات والملاحم البطولية. وتحدث الفتحاء علي حسين، المنظر الإخواني السعودي، والمقرب من أردوغان، عن دولة واحدة اسمها "تركان"

هشام النجار
كاتب مصري

القاهرة - لم تتبلور هذه المفاهيم الجديدة بالشكل الكامل مطلقا هي عليه الآن عندما كان حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان في مصر يريد "تحن سلفيون من أتباع الشيخ رشيد رضا"، وعندما كانت تسعى إلى الحكم بادوات الداخل وترتكب العنف والاعتيايات بجهاز سري وليس بالانضمام إلى جيش احتلال خارجي. لم يوضع قديما هذا الأسس الفكري للجيش المحمدي بالشكل الذي هو عليه الآن، لأن الإسلاميين لم يهدفوا من وراء تعبتنهم للمجتمع إلى قلب نظام الحكم، بقدر ما كانوا يسعون إلى خلق رأي عام جماهيري يضغط ضد رفض النظام المستمر لفكرة الاعتراف بالحركة، فقد كانوا موجودين بحكم الأمر الواقع لكنهم لا يحظون باعتراف الدولة.